

## مجلس التنمية الصناعية

### الدورة الأربعون

فيينا، ٢٠-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

أنشطة وحدة التفتيش المشتركة

## أنشطة وحدة التفتيش المشتركة

### تقرير من المدير العام

يقدم هذا التقرير معلوماتٍ عن أنشطة وحدة التفتيش المشتركة وفقاً للمخطط  
الأولي لمتابعة التوصيات، عملاً بالمقرر م ت ص-٢٤/م-١١.

### المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٢-١	أولاً- مقدمة .....
٣	٢٣-٣	ثانياً- التقارير والمذكرات المقدمة من وحدة التفتيش المشتركة ولها صلة مباشرة باليونيدو .....
٩	٢٧-٢٤	ثالثاً- تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة داخل اليونيدو .....
١١	٣١-٢٨	رابعاً- التفاعل مع وحدة التفتيش المشتركة .....
١١	٣٧-٣٢	خامساً- برنامج عمل ٢٠١٢ .....
١٣	٣٨	سادساً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه .....

المرفق

١٤ تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة باليونيدو .....



## أولاً - مقدمة

١- أصبحت وحدة التفتيش المشتركة (الوحدة) هيئةً فرعيةً تابعةً لمجلس التنمية الصناعية بموجب مقرره م ت ص-١/م-٢٢. وقد ورد في الوثيقة IDB.24/18 مخطط أوّليّ لمتابعة توصيات الوحدة، وقد أُقرّ ذلك المخطط الأوّليّ فيما بعد في المقرّر م ت ص-٢٤/م-١١. ووفقاً للأحكام التي يتضمّنهما المقرّر، سوف يُنظر في تقارير الوحدة في دورة عادية واحدة للمجلس كل سنة (إلا في حالات معينة منصوص عليها).

٢- وقد تلقت المنظمة<sup>(١)</sup> من الوحدة ما مجموعه ١١ تقريراً<sup>(٢)</sup> ومذكرةً واحدةً منذ صدور آخر وثيقة من وثائق المجلس تتناول هذا الموضوع (الوثيقة IDB.39/15 المؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١). وتتضمّن هذه الوثيقة تعليقات المنظمة على التقارير التي لها صلة مباشرة باليونيدو. وترد في المرفق التوصيات التي تنطبق على اليونيدو.

### آخر التقارير والرسائل الإدارية التي صدرت عن وحدة التفتيش المشتركة

- JIU/REP/2011/1 - استعراض الخدمة الطبية في منظومة الأمم المتحدة
- JIU/REP/2011/2 - الشفافية في عملية اختيار وتعيين كبار المديرين في الأمانة العامة للأمم المتحدة
- JIU/REP/2011/3 - التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة
- JIU/REP/2011/4 - التعددية اللغوية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: حالة التنفيذ
- JIU/REP/2011/5 - أطر المساءلة في منظومة الأمم المتحدة
- JIU/REP/2011/6 - استمرارية تصريف الأعمال في منظومة الأمم المتحدة
- JIU/REP/2011/7 - وظيفة التحقيق في منظومة الأمم المتحدة
- JIU/REP/2011/8 - استعراض التنظيم والإدارة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
- JIU/REP/2011/9 - عملية إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

(1) يمكن الاطلاع على جميع تقارير وحدة التفتيش المشتركة ومذكراتها من خلال موقعها الشبكي

على العنوان [www.unjiu.org/](http://www.unjiu.org/).

(2) حتى تاريخ صدور هذا التقرير.

- JIU/REP/2011/10 – العلاقات بين الموظفين والإدارة داخل الأمم المتحدة  
 JIU/REP/2011/11 – تقييم نطاق ونهج وتنظيم وفعالية عمل الأمم المتحدة في مجال مكافحة الألغام  
 JIU/NOTE/2011/1 – إصلاح نظام المشتريات في منظومة الأمم المتحدة

## ثانياً – التقارير والمذكرات المقدّمة من وحدة التفتيش المشتركة ولها صلة مباشرة باليونيدو

### ألف – استعراض الخدمة الطبية في منظومة الأمم المتحدة – JIU/REP/2011/1

٣- قيّمت الوحدة طريقة تقديم الخدمات الطبية وإدارتها ودعمها ورصدها، واقترحت تحسينات من شأنها تمكين الأمم المتحدة من الوفاء بواجبها في تقديم الرعاية المتعلقة بصحة موظفيها وسلامتهم في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في الميدان. وبينما استثمرت موارد كبيرة في توظيف عدد كبير من موظفي الرعاية الصحية في كل أنحاء المنظومة، وجد الاستعراض أنه لم تُؤسس حتى الآن الهياكل اللازمة للإشراف على هذه الموارد وإدارتها وفقاً لمعايير الرعاية الصحية الحديثة.

٤- وسوف يستلزم اعتماد سياسات الصحة والسلامة المهنيتين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إحداث تغيير في نموذج تقديم الخدمات الطبية، نظراً لأن التركيز سينصب الآن على الوقاية بدلاً من العلاج. وفي سبيل تسهيل تنفيذ سياسات الصحة والسلامة المهنيتين وتعزيز التنسيق، يُوصى التقرير أيضاً بإنشاء شبكة على نطاق المنظومة تُعنى بمثل هذه المسائل (تتضمن الخدمات الطبية، على سبيل المثال لا الحصر)، على أن تُصمم على غرار الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية. وستدعم هذه الشبكة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في إطار استعراض اللجنة الشامل لهيكل الصحة والسلامة المهنيتين في الأمم المتحدة.

### تعليقات اليونيدو

٥- تتفق اليونيدو مع ما جاء في التقرير وتؤيد التوصيات المقدّمة، حيثما ينطبق ذلك على اليونيدو.

## باء- التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة -

JIU/REP/2011/3

٦- يتناول التقرير مسائل التنسيق والتماسك والعمليات الحكومية الدولية. ويرصد عدم الإلمام بالتعاريف والمفاهيم المرتبطة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وسوء تطبيق المبادئ التوجيهية، وضعف الالتزام بالآليات القائمة للإبلاغ عن أنشطة دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويشير التقرير إلى نقص التنسيق على الصعيدين الإقليمي والقطري أو غيابها، مما يُعَوِّق الأثر المحتمل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي إشارةٍ إلى الفرص التي يُهدرها قصور دور اللجان الإقليمية، فإنَّ التقرير يُوصي بتعزيز الوجود الإقليمي للوحدة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويُوصي بتخصيص مقار لها داخل اللجان الإقليمية من أجل تعزيز حضور الوحدة وتحقيق أوجه التآزر. ويُسلط التقرير الضوء على مشكلة نقص التمويل باعتبارها عقبةً رئيسيةً أمام تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار منظومة الأمم المتحدة، ويُوصي بتكريس مخصصات محددة من الميزانيات الأساسية لصالح هذا النشاط، وبأن تجمع المنظمات أموالاً غير مشروطةٍ خارجة عن ميزانياتها من أجل دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

### تعليقات اليونيدو

٧- تتفق اليونيدو مع ما جاء في التقرير وتؤيد التوصيات المقدّمة، حيثما ينطبق ذلك على اليونيدو، وفي حدود موارد الميزانية المتاحة.

## جيم- التعددية اللغوية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: حالة التنفيذ -

JIU/REP/2011/4

٨- يهدف التقرير إلى تقييم حالة تنفيذ التعددية اللغوية في جميع أنحاء المنظومة، من خلال تغطية مجالاتٍ عدة تتضمن الخدمات المتصلة بالمؤتمرات واللغات، والموارد البشرية، والتدريب، وإعلام الجمهور والوصول إليه، فضلاً عن الشراكات المؤسسية. وفي الوقت نفسه يؤكد التقرير حقيقةً ناصعةً وهي أنَّ التنفيذ الفعال للتعددية اللغوية يُعد مسؤولية جماعية يشترك فيها جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء وممثلوها.

٩- وتوصي وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها المنظمات التابعة للأمم المتحدة بإبداء مزيد من التقيد الصارم بمبادئ المساواة فيما بين لغاتها الرسمية وكفالة الاستخدام العادل للغات العمل داخل أماناتها؛ ودعم اتخاذ ما يلزم من ترتيبات لضمان الامتثال الفعال بتقديم

أعمال المنظمات الأساسية بجميع اللغات الرسمية ولغات العمل، بوسائل مختلفة منها قنوات الميزانية؛ واشتراط ضرورة أن تتوافر لدى جميع الموظفين معرفة جيدة بلغة عمل ثانية، ومعالجة المسائل المقلقة التي تتمثل في نقص المترجمين التحريريين والفوريين الأكفاء، والتخطيط الفعال لتعاقب الموظفين، والتدريب الموجه والتطوير الوظيفي؛ والاشتراك مع مجلس الرؤساء التنفيذيين في إنشاء فريق عاملٍ مخصصٍ معني بالتعددية اللغوية، من أجل تطوير سياسات مشتركة ورصد نهج واستراتيجيات العمل.

### تعليقات اليونيدو

١٠ - تتفق اليونيدو مع ما جاء في التقرير وتؤيد التوصيات المقدّمة، حيثما ينطبق ذلك على اليونيدو، وفي حدود موارد الميزانية المتاحة. وقد اضطلعت اليونيدو بالفعل بعددٍ من الأنشطة، بخاصة فيما يتصل بمناصرة التعددية اللغوية، وتعيين الموظفين وتدريبهم، والمساعدة التقنية وأنشطة التدريب، فضلاً عن تعيين مُنسّقٍ للتعددية اللغوية (يرجى الرجوع للوثقتين IDB.37/9 و IDB.38/11).

### دال - أطر المساءلة في منظومة الأمم المتحدة - JIU/REP/2011/5

١١ - يحتوي التقرير على تحليل مقارن لأطر المساءلة المختلفة التي تُطبقها المؤسسات على نطاق المنظومة كلها. وتُحدد الوحدة مختلف عناصر المساءلة من خلال تقييم عمل ما أنشأته مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجهزة معنية بالمساءلة وما اتبعته من ممارسات متعلقة بالمساءلة، حتى في ظل عدم وجود إطارٍ رسمي. وأكد التقرير على أن مفهوم المساءلة يتسم بالتعقيد، ويتجاوز مجرد وضع نظام للرقابة الداخلية؛ وسلّط التقرير الضوء أيضاً على أهمية تطبيق مبدأ الشفافية وترسيخ ثقافة المساءلة، باعتبارهما الركيزتين اللتين يقوم عليهما أي إطارٍ للمساءلة. وسوف تضرب ثقافة المساءلة بجذورها في أي منظمةٍ بمجرد أن يصبح كبار مديريها مثلاً يحتذى به العاملون.

١٢ - ويجدّد التقرير مؤسسات منظومة الأمم المتحدة السبع التي أنشأت أطراً رسميةً قائمةً بذاتها للمساءلة، برغم وجود بعض الاختلافات في تغطية المكونات المتعلقة بالمساءلة والتعاريف. وينصح التقرير بشدة المؤسسات بأن تضع مثل هذا الإطار، إن لم تكن فعلت. وفي هذا الصدد، اقترح ١٧ معياراً مرجعياً لتكون بمثابة خارطة طريق لقياس وتقييم درجة تحقق وظيفة المساءلة. وعلى الرغم من أن التقييم يَنصبُّ على المؤسسات، فإنه يلفت الانتباه

أيضاً إلى المسؤولية الإشرافية الملقاة على عاتق الدول الأعضاء باعتبارها عاملاً مهماً في دعم أطر المساءلة وهياكلها وفي ترسيخ ثقافة المساءلة في المؤسسات التي تنتمي إليها تلك الدول.

### تعليقات اليونيدو

١٣- تتفق اليونيدو مع ما جاء في التقرير وتؤيد التوصيات المقدمة، حيثما ينطبق ذلك على اليونيدو؛ علماً بأن هذه التوصيات إما دخلت بالفعل حيز التنفيذ أو ما زالت قيد النظر، في حدود موارد الميزانية المتاحة.

### هاء- استمرارية تصريف الأعمال في منظومة الأمم المتحدة - JIU/REP/2011/6

١٤- فحص الاستعراض مسألة وجود استراتيجيات وسياسات وخطط تكفل استمرارية تصريف الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وحدد القواسم المشتركة والاختلافات؛ وأفضل ممارسات التنفيذ؛ وآليات الاتصال والتنسيق، والأداء الوظيفي داخل الوحدات المنوط بها ضمان استمرارية العمل وحالة التوظيف بها، بما في ذلك أطرها التمويلية وآليات تمويل عملياتها. ولم يجد الاستعراض سوى مؤسسات قليلة اعتمدت سياسةً وخطّةً تضمن استمرارية تصريف الأعمال أو شرعت بالفعل في تنفيذها بطريقةٍ شاملةٍ. وقد عولجت مختلف عناصر استمرارية تصريف الأعمال بمعزلٍ عن بعضها البعض، وليس بصورةٍ شموليةٍ. ونظراً لعدم معرفة وإلمام الإدارة العليا بالغرض من إدارة استمرارية تصريف الأعمال لم تُقدّم الدول الأعضاء الدعم السياسي والمالي الكافي لبلوغ هذا الغرض. ووجد الاستعراض أيضاً أن التعاون فيما بين الوكالات بشأن مسائل استمرارية تصريف الأعمال لا يحدث إلا إذا استدعت الظروف ذلك، وأن تنظيم التعاون على صعيد المنظومة كلها وتنسيق الممارسات من شأنهما أن يؤديا إلى تحقيق وفورات كبرى، وهو ما يُمكن مناقشته في إطار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

١٥- وتوصي الوحدة في تقريرها بإلحاق المسؤولين عن إدارة شؤون استمرارية تصريف الأعمال بمكتب الرئيس التنفيذي المعني أو بمكتب الرئيس التنفيذي لشؤون الإدارة؛ وتعزيز التزام الإدارة العليا بهذه المسألة وبتعزيز الدعم الذي تقدّمه الدول الأعضاء في هذا الصدد؛ وبتخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة؛ وبوضع سياساتٍ واستراتيجياتٍ وخططٍ تكفل استمرارية تصريف الأعمال؛ وبتحديد المسؤولية عن تنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات والخطط. وينبغي للمؤسسات أن تبث الوعي بمسألة استمرارية تصريف الأعمال من خلال التدريب عليها وإدراجها في دورات التطوير الوظيفي والتدريب التمهيدي لجميع الموظفين،

وينبغي لها أيضاً أن تُوفّر تدريباً دورياً لموظفيها الأساسيين وأن تعتبره جزءاً لا يتجزأ من إدارة استمرارية تصريف الأعمال. كما يوصي التقرير بتوسيع نطاق خطط استمرارية الأعمال حتى يمتد تطبيقها على نطاق المنظمة بأسرها، بما فيها مكاتبها الميدانية. وينبغي أن يتولى المنسقون المقيمون، في مراكز عملهم، أمر الاستعراض العام لعملية تبادل المعارف والتعاون وتكامل خطط مؤسسات الأمم المتحدة في مجال التأهب فيما يتعلق باستمرارية تصريف الأعمال.

### تعليقات اليونيدو

١٦- تتفق اليونيدو مع ما جاء في التقرير وتؤيد التوصيات المقدّمة، حيثما ينطبق ذلك على اليونيدو.

## واو- وظيفة التحقيق في منظومة الأمم المتحدة - JIU/REP/2011/7

١٧- يأتي هذا الاستعراض كمتابعة لتقريرين سابقين من تقارير وحدة التفتيش المشتركة عن الرقابة، لكي يتسنى تحديد التقدم المحرز على مدى العقد الماضي في تعزيز وظيفة التحقيق في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وقد بيّن الاستعراض أن كيانات الرقابة الداخلية لا تزال، كسابق عهدها، تفتقر إلى الاستقلال عن الرئيس التنفيذي في أداء وظيفتها، نظراً لحرمان رؤساء هذه الكيانات من حرية تقرير احتياجاتهم الخاصة من الميزانية، ولعدم قدرتهم على التحكّم التام في مواردهم البشرية. وعلاوةً على ذلك وجد الاستعراض أن مسؤولية التحقيق مجزأة في عددٍ من المنظمات، مما يترتب عليه إسناد بعض مهام التحقيق إلى محققين غير مهنيين.

١٨- ويتضمّن التقرير توصياتٍ تهدف إلى تعزيز الاتساق والمواءمة على نطاق المنظومة؛ وينادي التقرير بضم جميع أنشطة التحقيقات داخل دائرة الرقابة الداخلية في كل منظمة؛ ويدعو إلى إضفاء الطابع المهني على وظيفة التحقيق من خلال تعيين موظفين مؤهلين وإغفائهم من نظامي التنقل والتناوب داخل المنظمة نفسها؛ ويدعو إلى تحقيق المركزية في متابعة نتائج التحقيقات وإجراء استعراضٍ دوريٍ لمدى كفاية الموارد والموظفين المخصصين لأداء وظيفة التحقيق؛ بالإضافة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين أجهزة الرقابة وتبادلها لأفضل الممارسات في مجال التحقيق. ويدعو التقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات، تحت رعاية مجلس الرؤساء التنفيذيين، يُنيط بها وضع خيارات لإنشاء وحدة تحقيقاتٍ وحيدة على نطاق المنظومة بحلول نهاية عام ٢٠١٣، تمهيداً لعرض هذه الخيارات على الهيئات التشريعية للنظر فيها. ومن شأن توحيد وظيفة التحقيق أن يفيد الوكالات الصغيرة التي لا تملك القدرة على إجراء التحقيقات، وأن يوائم

ممارسات الأعمال، وأن يسفر عن معايير وإجراءاتٍ موحَّدة تحكّم التحقيقات، وأن يحلّ مسائل الاستقلالية، وأن يفضي إلى قصر التعيين على المفتشين المهنيين، وأن يتيح للموظفين فرصاً للترقي، وأن يعالج قضايا التجزؤ.

### تعليقات اليونيدو

١٩ - تتفق اليونيدو مع ما جاء في التقرير وتؤيد التوصيات المقدّمة، حيثما ينطبق ذلك على اليونيدو. وتجدر الإشارة إلى أنّ اليونيدو قد امتثلت بالفعل لأربع من التوصيات السبع.

## زاي - عملية إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة - JIU/REP/2011/9

٢٠ - أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصلاً من الأصول الدينامية والاستراتيجية التي لا غنى عنها لأي منظمة من المنظمات، في معرض سعيها إلى تحقيق رسالتها وأهدافها. ويهدف التقرير إلى تعزيز فعالية إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال إجراء تحليلٍ مقارنٍ للأطر والممارسات والعمليات المختلفة لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بقصد تحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة. ويتضمّن التقرير ١١ توصيةً، تنطبق ١٠ توصياتٍ منها على اليونيدو، وتسعى جميعها إلى تعزيز أطر إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بدور لجنة إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو ما يعادلها من كياناتٍ في كل منظمة وفيما يتعلّق بتكوين هذه اللجنة وفعاليتها؛ والاستراتيجية التي تنفذها كل منظمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى مواءمتها لاحتياجات العمل بالمنظمة، ودور كبير موظفي المعلومات أو من يعادله ومسؤولياته؛ وإدارة المخاطر المتعلقة بهذا المجال؛ والأداء والرقابة في هذا المجال؛ والاستثمارات المنفقة فيه. وفي الختام يُوصي التقرير بتعزيز التنسيق والتعاون في إطار توجيهات مجلس الرؤساء التنفيذيين.

### تعليقات اليونيدو

٢١ - تتفق اليونيدو مع ما جاء في التقرير وتؤيد التوصيات المقدّمة، وقد امتثلت اليونيدو بالفعل لسبع من التوصيات العشر، في إطار الأنشطة الجارية لبرنامج التغيير والتجديد التنظيمي.



## حاء- إصلاح نظام المشتريات في منظومة الأمم المتحدة - JIU/NOTE/2011/1

٢٢- أجرى هذا الاستعراض تقييماً على نطاق المنظومة لكفاءة ما تطبقه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من سياسات وممارسات ومبادرات إصلاحية تتعلق بالمشتريات ومدى فعاليتها وشفافيتها واتساقها، وحدد الممارسات الجيدة داخل المنظومة وخارجها. ووجد الاستعراض أن العديد من المنظمات الكبيرة غدت أكثر وعياً بالدور الاستراتيجي الذي تلعبه المشتريات في تحقيق أهدافها المؤسسية الأوسع، وذلك في ضوء الزيادة المذهلة التي سجلتها الحجم الإجمالي لمشتريات منظومة الأمم المتحدة إذ ارتفع من ٦,٥ بلايين دولار إلى ١٣,٨ بليون دولار بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، وفي ضوء ازدياد أنشطة المشتريات تنوعاً وتعقيداً. وقد دفعت هذه الحالة بالمنظمات، لا سيما الكبرى منها، إلى الشروع في إصلاح نظام المشتريات من عدة جوانب، من بينها التأهيل المهني لموظفي المشتريات، ونظم معلومات المشتريات، وصياغة الاستراتيجيات، والأخلاقيات، وإدارة شؤون البائعين (بما في ذلك وضع قوائم البائعين الذين يُحظر التعامل معهم وتحديد آليات للشكوى)، إلى جانب نشر مفهوم المشتريات المستدامة. وشدد الاستعراض أيضاً على ضرورة تحسين رصد أنشطة المشتريات وتقييم أدائها من أجل تعزيز الكفاءة والفعالية والمساءلة. وكشف الاستعراض أن بعض المنظمات أحرزت تقدماً أكبر في تنفيذ جهود الإصلاح، بينما ما زال البعض الآخر متلكئاً. ووجد الاستعراض أيضاً أن التعاون بين المنظمات يشهد تحسناً، غير أن الطريق ما زال مفتوحاً أمام هذه المنظمات لتحقيق مزيد من التحسّن، وأنه ينبغي اعتماد نهج ذي بُعد استراتيجي أعمق بشأن مسألة تحليل أصناف المشتريات الرئيسية، ودعم صياغة استراتيجيات مشتركة موحدة للمشتريات وإبرام اتفاقات مشتركة طويلة الأجل، لكي يتسنى تحقيق وفورات كبيرة للمنظمات من خلال الاستفادة من ضخامة حجم المنظومة. ومن شأن زيادة التعاون بين المنظمات الكبرى والصغرى أن يسهم في دفع عملية الإصلاح إلى الأمام.

### تعليقات اليونيدو

٢٣- تتفق اليونيدو مع ما جاء في المذكرة وتؤيد التوصيات المقدمّة، حيثما ينطبق ذلك على اليونيدو.

## ثالثاً- تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة داخل اليونيدو

٢٤- طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ٢٥٨/٦٠، إلى الوحدة أن تُعزز متابعة تنفيذ توصياتها، وأن تُدرج في تقاريرها السنوية التالية معلومات أوفر عن الأثر المترتب

على التنفيذ الكامل لتوصياتها. واستجابةً لهذا الطلب اضطلعت الوحدة بمهمة تعزيز نظام المتابعة الذي تُطبقه. لذا فإن الوحدة تطلب من اليونيدو في الربع الأخير من كل عام أن تمدّها بمعلوماتٍ حول استجابتها للتوصيات التي أصدرتها الوحدة في السنوات الثلاث السابقة؛ أي عن حالة قبول التوصيات (قبلها الرؤساء التنفيذيون/صدّقت عليها الهيئات التشريعية، أو رُفضت، أو ما زالت قيد النظر)، وحالة تنفيذها (لم يبدأ تنفيذها بعد، أو قيد التنفيذ أو نُفّذت) والآثر المترتب عليها. ثمّ تعرض الوحدة للتائج المجمعة لمتابعة التوصيات في التقرير السنوي الذي تُقدمه للجمعية العامة عن أنشطتها.

٢٥- وقد اشتملت آخر حالة تنفيذ عرضتها الوحدة على التوصيات التي أصدرتها خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠. ويعرض الجدول الوارد أدناه حالة قبول التوصيات وتنفيذها فيما يخص اليونيدو (حسب النسبة المئوية للتوصيات التي أصدرتها الوحدة).

الجدول<sup>(٣)</sup>

تنفيذ التوصيات المقبولة			قبول التوصيات		
لم تُقدم	لم يبدأ	لم يُنفذ	لم تُقدم	لم يُنفذ	لم تُنفذ
معلوماتٍ	معلوماتٍ	معلوماتٍ	معلوماتٍ	معلوماتٍ	معلوماتٍ
بشأنها	بشأنها	بشأنها	بشأنها	بشأنها	بشأنها
٣,٩	٣٣,٠	٥٢,٥	١٠,٦	-	١٠,٦
					٣,٤
					٧٥,٨
					١٠,٢
					اليونيدو

٢٦- مقارنةً بالفترة السابقة التي استعرضتها الوحدة (٢٠٠٧-٢٠٠٩)،<sup>(٤)</sup> ظل عدد التوصيات الذي قبلته اليونيدو مستقرًا، في حين انخفض مرة أخرى عدد التوصيات الذي رفضته. علاوةً على ذلك زاد عدد التوصيات الذي دخل حيز التنفيذ أو الذي نُفّذ بالفعل وانخفض عدد التوصيات الذي لم يدخل حيز التنفيذ بعد.

٢٧- وتجدر أيضاً ملاحظة أن الوحدة ذكّرت اليونيدو مرة أخرى في هذا التقرير ضمن المنظمات التي تتبع "أفضل ممارسة" فيما يتعلق بحالة مراعاة تقارير الوحدة من جانب مجالس إدارتها، وذلك بفضل "متانة" عمليات المتابعة التي تطبقها اليونيدو.

(3) كما ورد في الفقرة ٦٠ من الوثيقة A/66/34.

(4) انظر الوثيقة IDB.39/15.

## رابعاً- التفاعل مع وحدة التفتيش المشتركة

٢٨- واصلت الوحدة خلال عام ٢٠١١ علاقاتها التفاعلية المنتظمة والنشطة مع أجهزة الرقابة والتنسيق الأخرى، بخاصة مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وأثناء الاجتماع الثلاثي السنوي مع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، قدمت الأطراف رسمياً خطط عملها لعام ٢٠١٢ وناقشتها، بغرض تفادي التداخل أو الازدواجية وسعيًا إلى زيادة التآزر والتعاون.

٢٩- وأجرت الوحدة أيضا اتصالات منتظمة مع أجهزة أخرى للرقابة الداخلية، لا سيما مع الجهات التي أسندت إليها مؤسساتها مسؤولية التنسيق مع الوحدة (مثل مكتب الرقابة الداخلية التابع لليونيديو).

٣٠- وشاركت الوحدة بصفة مراقب في الاجتماع السنوي الذي عقده في باريس في نيسان/أبريل ٢٠١١ فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم (وهو فريق يتألف من مجموعة ممارسين مهنيين يرتبط عملهم بوظيفة التقييم في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة)؛ وشاركت في مؤتمر المفتشين الدوليين الذي عُقد في واشنطن العاصمة في أيار/مايو ٢٠١١؛ وشاركت في اجتماع ممثلي خدمات مراجعة الحسابات الداخلية للمنظمات التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الذي عُقد في باريس في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وهي كلها محافل هامة لتبادل ممارسات الرقابة ومناقشة مسائلها على نطاق المنظومة.

٣١- وقد أسفرت الاجتماعات التي شاركت فيها الوحدة عن تعزيز التفاعل مع الوحدة، ومن ثم تعميق فهم طبيعة عملها والتحديات التي تواجهها. في الوقت نفسه اتضح جلياً عدم كفاية الإلمام بولاية الوحدة وأساليب عملها ووجود قصور في فهم هذه الأمور. وتلافياً لهذا القصور شرعت الوحدة في صياغة استراتيجية للتواصل تكفل لها عرض نتائجها بشكل أفضل في محافل مناسبة ومتنوعة.

## خامساً- برنامج عمل ٢٠١٢

٣٢- شرعت الوحدة في إعداد برنامج عملها لعام ٢٠١٢ في حزيران/يونيه ٢٠١١، عملاً بقرار الجمعية العامة ٦١/٢٦٠ الذي يقضي بأن تنظر الجمعية، خلال الجزء الأول من دورتها المستأنفة، في التقرير السنوي للوحدة وبرنامج عملها في آنٍ واحد.

٣٣- ودعت الوحدة المنظمات المشاركة إلى تقديم مقترحاتها بنهاية آب/أغسطس ٢٠١١. ونظرت الوحدة في ٣٢ موضوعاً جديداً اقترحتها المنظمات المشاركة وفي ٣ مواضيع أخرى

اقترحتها أجهزة الرقابة. وقُدِّمت ثلاثة من المقترحات الواردة من المنظمات المشاركة بموجب تكليفٍ صادر عن أجهزتها التشريعية. ووردت ٥ طلبات من مصادر أخرى. وبالإضافة إلى ذلك جرى النظر في خمسة مقترحاتٍ داخليةٍ وسبعة بنودٍ مدرجةً في القائمة، ليصل بذلك مجموع المقترحات قيد نظر الوحدة إلى ٥٢ مقترحاً، منها ٣٨ موضوعاً مقترحاً على نطاق المنظومة بأكملها و٣ مواضيع تخص عدة منظمات. وقامت الوحدة أيضاً بفرز أولي للملفات من أجل اختيار ٧ من المنظمات المشاركة يُمكن إجراء استعراض التنظيم والإدارة فيها.

٣٤- وفي إطار التشاور مع أجهزة الرقابة والتنسيق الأخرى، دُعيت هذه الأجهزة إلى تقديم تعليقاتها على المواضيع المقترحة وتقييماتها لهذه المواضيع. وجرت أيضاً استشارة المنظمات المشاركة ودعوها إلى تقديم تعليقاتها وإبداء أولوياتها وتفضيلاتها بشأن مقترحات عام ٢٠١٢. وقد نظرت الوحدة في تلك التقييمات والتعليقات في دورتها الشتوية عند صياغتها برنامج عملها لعام ٢٠١٢. وأطلعت الوحدة مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية بالأمم المتحدة على البرنامج المؤقت، أثناء الاجتماع الثلاثي الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٣٥- وبعد أن انتهت الوحدة من استعراض الاثني وخمسين اقتراحاً التي تلقتها، سوف يتضمن برنامج عمل الوحدة لعام ٢٠١٢ سبعة مشاريع على نطاق المنظومة بأسرها، ومشروعاً واحداً يشمل عدة منظمات، وثلاثة مشاريع يستهدف كل منها استعراض التنظيم والإدارة في منظمةٍ واحدة، ومشروعاً واحداً يتناول مسألة محددة في منظمةٍ واحدة.

٣٦- ومن المواضيع الاثني عشر التي يتضمنها برنامج العمل لعام ٢٠١٢، لعلّ سبعة منها تكون ذات أهمية لليونيبدو وهي:

- (أ) عملية التحقق من صحة البيانات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛
- (ب) صرف مبالغ إجمالية بدلاً من الاستحقاقات؛
- (ج) تقييم شبكة الأمم المتحدة للمحيطات؛
- (د) وضع ترتيبات عمل مرنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛
- (هـ) تقييم السياسات والممارسات المرتبطة باستخدام اتفاقات طويلة الأجل في مجال المشتريات في منظومة الأمم المتحدة؛
- (و) إجراء تحليل مقارنة لاستخدام نظام تخطيط الموارد المؤسسية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

(ز) إجراء استعراض على نطاق المنظومة بشأن الترتيبات البرنامجية والإدارية المشتركة المتعلقة بالأنشطة التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة.

٣٧- وعلاوةً على ذلك فإنّ اليونيدو تلاحظ مع التقدير التعاون الوثيق المستمر بين الوحدة وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين.

### سادساً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

٣٨- عملاً بأحكام المادة ١١ (٤) من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، وقرار الجمعية العامة ٢٢١/٤٨، والفقرة ٩ من مخطط اليونيدو لمتابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة، لعلّ المجلس يود أن يُحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة وأن يقدم إرشادات بشأن اتخاذ إجراءات ملموسة أخرى.

## تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة باليونيدو

JIU/REP/2011/1 استعراض الخدمة الطبية في منظومة الأمم المتحدة		
الجهة المسؤولة	التوصية	
الرئيس التنفيذي	ينبغي أن يُعيّن الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة جهات تنسيق في مؤسستهم لتسهيل صياغة وتنفيذ السياسات والإجراءات اللازمة لأغراض السلامة والصحة المهنيين، وينبغي لهم الإسراع بعرض أسماء تلك الجهات على أجهزتهم التشريعية لاعتمادها.	١
الهيئة التشريعية	ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تعتمد معايير ملائمة حيال مسائل السلامة والصحة المهنيين، من أجل مراعاة وكفالة التوافق مع التعديلات التي طرأت على معايير السلامة والأمن التشغيلية الدنيا.	٢
الرئيس التنفيذي	ينبغي أن يُنفذ الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة نظاماً تمكّن من تسجيل/أرشفة السجلات الطبية للموظفين إلكترونياً، إذا لم تكن تلك النظم قد أدخلت بالفعل.	٣

JIU/REP/2011/3 التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة		
الجهة المسؤولة	التوصية	
الرئيس التنفيذي	ينبغي أن تطلب الهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة من الرؤساء التنفيذيين أن يستحدث كلٌّ منهم داخل مؤسسته هياكل وآليات وجهات اتصال محددة ومخصصة تُكَلّف بوضع سياسات واستراتيجيات الدعم المؤسسية الخاصة بكل وكالة من الوكالات، وكفالة التنسيق بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل منظماتهم وفيما بين الوكالات، من خلال إعادة توزيع الموظفين والموارد على النحو اللازم لهذا الغرض، حسب الاقتضاء.	٣
الرئيس التنفيذي	ينبغي للهيئات التشريعية ومجالس الإدارات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب من الرؤساء التنفيذيين تخصيص نسبة مئوية محددة - لا تقل عن ٠,٥ في المائة - من موارد الميزانية الأساسية لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات اختصاص كل منهم، بالتشاور مع البلدان المستفيدة من البرامج؛ والاتفاق مع البلدان المانحة على استخدام جزء معين من الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.	٩

JIU/REP/2011/4 التعددية اللغوية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة		
الجهة المسؤولة	التوصية	
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين، الذين لم يفعلوا ذلك بعد، أن يتولوا، كل في إطار منظمته: (أ) تعيين مسؤول رفيع المستوى منسّقاً لشؤون التعددية اللغوية مهمته اقتراح خطط عمل استراتيجية هدفها تنفيذ التعددية اللغوية بفعالية، وذلك بمساعدة شبكة داخلية من جهات الاتصال؛ (ب) تقديم تقارير منتظمة إلى هيئاتهم التشريعية عن التقدم المحرز في هذا الصدد.	١
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يتخذوا المزيد من التدابير الفعالة بهدف القضاء على عدم التوازن الراهن في استخدام لغات العمل داخل الأمانات بما في ذلك في صفوف كبار الإداريين ومطالبة كل الموظفين بتطوير مهاراتهم اللغوية حتى يتسنى لهم اكتساب معرفة جيدة بلغة عمل ثانية على الأقل.	٣
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يتولوا بانتظام، عند رصد الاستخدام المنصف للغات الرسمية كل في المنظمة التي ينتمي إليها، تقدير احتياجات المستخدمين وصياغة استراتيجيات من شأنها أن تعزز تنفيذ التعددية اللغوية عن طريق إشراك منسقي شؤون التعددية اللغوية في منظماتهم والشبكة التي تضم جهات الاتصال في هذا الصدد.	٤
الرئيس التنفيذي	ينبغي لمجلس الرؤساء التنفيذيين إنشاء شبكة مخصصة أو فريق عامل مخصص يشارك فيه المنسقون المعنيون بشؤون التعددية اللغوية في المنظمات التي يعملون فيها وذلك لأخذ التوصيات الرئيسية الصادرة عن الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات وترجمتها إلى استراتيجيات عمل فيما يخص إدارة خدمات المؤتمرات والخدمات اللغوية حتى يؤدي حُسن التنسيق وتقسام الموارد إلى تحقيق وفورات مالية ذات بال وزيادة الإنتاجية والفعالية في ما يخص عمل المنظمات.	٥
الهيئة التشريعية	ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تتولى، عند إنشاء هيئات مؤسسية جديدة تحتاج إلى توفير خدمات المؤتمرات، وضع الخطط الخاصة بتوفير الموارد اللازمة من ميزانيتها بما يتفق وعبء العمل الإضافي الناجم ولا سيما فيما يتعلق بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية.	٦
الرئيس التنفيذي	ينبغي أن يتخذ الرؤساء التنفيذيون ما يلزم من تدابير لضمان الامتثال الكامل للاتفاق الخاص بالترجمة الشفوية المبرم بين الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين المختصين بخدمة المؤتمرات والأمم المتحدة، والاتفاق الخاص بالترجمة التحريرية المبرم بين اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية والرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات، ولا سيما عن طريق ضمان قدر أكبر من الوعي بهذين الاتفاقيين سواء في المقر أو في المكاتب الإقليمية وعن طريق وضع نظم لرصد الامتثال لهما.	٧
الهيئة التشريعية	ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تؤمن تخصيص الموارد اللازمة داخل المنظمات من أجل وضع الخطط الفعالة في مجال تعاقب الموظفين وتوفير التدريب المناسب للمرشحين الذين يتقدمون إلى الامتحانات اللغوية.	٨
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يعدوا خطط عمل استراتيجية في مجال الخدمات اللغوية لتنفيذ عمليات الاختبار وانتقاء المرشحين والتعيين، وأن يقترحوا حوافز لاستبقاء الموظفين اللغويين ولتطويرهم الوظيفي، واضعين في اعتبارهم أن لدى الدول الأعضاء منظومات تعليمية مختلفة، وأنه لا ينبغي اعتبار أي منها منظومة معيارية.	٩

JIU/REP/2011/4 التعددية اللغوية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة		
الجهة المسؤولة	التوصية	
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين اتخاذ التدابير الضرورية للتأكد من أن عملية التوظيف، بما في ذلك توظيف كبار الموظفين، تراعي على نحو كامل وعادل اشتراطات اللغة، بحيث يمكن لمؤسسات المنظومة، على المدى المتوسط، أن تعتمد على القوة العاملة المتعددة اللغات التي تتقن لغة عمل واحدة ولديها إلمام جيد بلغة عمل أخرى واحدة على الأقل، مع إيلاء الاهتمام الواجب للاحتياجات المحددة لمراكز العمل.	١١
الهيئة التشريعية	ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن توجه وتقر الدعم اللازم الذي يحتاجه الرؤساء التنفيذيون من أجل تطوير المواقع الشبكية المتعددة اللغات بجميع لغاتها الرسمية أو لغات العمل التي تتعامل بها مع إيلاء الاعتبار الواجب للخصائص اللغوية لمراكز العمل المعنية.	١٢
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، الذين ينجزون أعمالهم ميدانياً في مجال الشؤون الإنسانية وحفظ السلام وبناء السلام والأنشطة الإنمائية، وغير ذلك، أن يكفلوا إيلاء الاهتمام الواجب لإنجاز أنشطتهم والمواد ذات الصلة بها بجميع اللغات الرسمية أو بلغات العمل، مع مراعاة اللغة أو اللغات المحلية للمستفيدين.	١٤
الهيئة التشريعية	ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، كمبدأ من مبادئ السياسة العامة، أن تقر الترتيبات اللازمة لضمان الامتثال الفعلي في سياق تنفيذ أعمال المنظمات الأساسية بجميع اللغات الرسمية ولغات العمل وذلك بوسائل منها عبر قنوات الميزانية.	١٥

JIU/REP/2011/5 أطر المساءلة في منظومة الأمم المتحدة		
الجهة المسؤولة	التوصية	
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تنشئ بعد إطاراً للمساءلة قائماً بذاته أن يفعلوا ذلك على سبيل الأولوية مسترشدين بالمعايير المرجعية الواردة في هذا التقرير.	١
الهيئة التشريعية	ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، أن تتخذ قراراتها بالاستناد إلى نهج الإدارة القائمة على النتائج وأن تكفل تخصيص الموارد الضرورية لتنفيذ الخطط الاستراتيجية للمنظمات وإدارتها القائمة على النتائج، ما لم تكن قد فعلت ذلك.	٢
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين إدماج نتائج التقييم، بما في ذلك نتائج التقييم الذاتي، في تقاريرهم السنوية المقدمة إلى الهيئات التشريعية.	٣
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين للمنظمات الذين لم يطلعوا موظفيهم على ما يتخذونه من قرارات بشأن التدابير التأديبية المفروضة على الموظفين وذلك من خلال نشر قوائم (في مرفقات بالتقارير السنوية وعلى الموقع الشبكي) تصف المخالفات المرتكبة والتدابير المتخذة مع ضمان التكم على هوية الموظفين المعنيين، ما لم يكونوا قد فعلوا ذلك.	٤
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يوعزوا إلى شعبهم المسؤولة عن إدارة الموارد بأن تُنشئ آليات لتقدير الأداء المميز عن طريق استحداث سبل ووسائل خلاقية لتحفيز الموظفين من خلال منحهم جوائز ومكافآت وغير ذلك من الحوافز.	٥
الرئيس التنفيذي	ينبغي أن يضع الرؤساء التنفيذيون سياسات للكشف عن المعلومات وينفذوها لزيادة الشفافية والمساءلة في منظماتهم على سبيل الاستعجال، ما لم يكونوا قد فعلوا ذلك، وأن يبلغوا الهيئات التشريعية بذلك.	٦



JIU/REP/2011/6 استمرارية تصريف الأعمال في منظومة الأمم المتحدة		
الجهة المسؤولة	التوصية	
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يتولوا، إن لم يفعلوا ذلك بعد، وضع سياسات/استراتيجيات تتعلق باستمرارية تصريف الأعمال، بما في ذلك التكليف بمسائل إدارة تصريف الأعمال مع إعطاء المسؤولية عن تنفيذها، وطرح تلك السياسات/الاستراتيجيات على الهيئات التشريعية للعلم.	١
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يلحقوا الجهة المعنية بشؤون استمرارية تصريف الأعمال بمكتب الرئيس التنفيذي أو الموظف التنفيذي المعني بشؤون الإدارة.	٢
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، أن يضعوا، إن لم يفعلوا ذلك بعد، خططاً موثقة لاستمرارية تصريف الأعمال انطلاقاً من تقييم المخاطر والوظائف الحاسمة المحددة والوقت المستهدف لاستعادة القدرة على العمل، وأن يعتمدوا تلك الخطط.	٣
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين الحرص على أن يشمل نطاق خطط استمرارية تصريف الأعمال المعمول بها في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مكاتبها الميدانية. وينبغي إنشاء آليات الإشراف والرقابة لضمان تساوq وتبادلية خطط استمرارية تصريف الأعمال مع خطط المقر وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، عند الاقتضاء.	٤
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يحرصوا على أن تكون عملية وضع خطط استمرارية تصريف الأعمال وتطبيقها عنصراً من عناصر مساءلة المديرين التنفيذيين وتقييم أدائهم.	٦
الهيئة التشريعية	ينبغي للهيئات التشريعية في منظمات الأمم المتحدة، انطلاقاً من المقترحات التي يقدمها الرؤساء التنفيذيون بشأن الميزانيات، أن توفر ما يلزم من موارد مالية وبشرية لتطبيق خطط استمرارية تصريف الأعمال المعتمدة والموضوعة استناداً إلى سياسات/استراتيجيات تلك المنظمات في مجال استمرارية تصريف الأعمال، ومواصلة رصدها وصيانتها وتحديثها.	٧
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يضمنوا إدراج التدريب على مسائل استمرارية تصريف الأعمال في الدورات المخصصة للتطوير الوظيفي، وتنمية قدرات الموظفين، بما في ذلك التدريب التمهيدي، وأن يضمنوا توفير التدريب المنتظم للموظفين الأساسيين في المنظمات كعنصر أصيل من عناصر إدارة استمرارية تصريف الأعمال.	٨

JIU/REP/2011/7 وظيفة التحقيق في منظومة الأمم المتحدة		
الجهة المسؤولة	التوصية	
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين الذين لم يصدروا بعدُ تعليمات بإدماج جميع التحقيقات في كيان الرقابة الداخلية لكل منظمة أن يفعلوا ذلك. وينبغي توفير الموارد (البشرية والمالية) المطلوبة للاضطلاع بفعالية بوظيفة التحقيق على أساس توصيات لجان مراجعة الحسابات/الرقابة في المنظمة.	١
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكفلوا اختيار موظفي التحقيق بما يتفق والنظامين الأساسيين والإداريين للموظفين، بالاستناد إلى الجدارة وإلى مؤهلات المحقق المحترف وخبرته بوصفها معايير الاختيار الرئيسية. وينبغي اختيار هؤلاء الموظفين على نحو مستقل عن الإدارة وعن التأثير الإداري، بما يضمن الإنصاف والشفافية وزيادة الفعالية والاستقلالية لوظيفة التحقيق.	٢

JIU/REP/2011/7. وظيفة التحقيق في منظومة الأمم المتحدة		
الجهة المسؤولة	التوصية	
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يوقفوا العمل بتنقل المحققين داخل المنظمة نفسها، وأن يشجعوا انتداب و/أو إعارة موظفي التحقيق إلى دوائر التحقيق بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.	٣
الهيئة التشريعية	ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم توجه بعد رؤساءها التنفيذيين إلى ضمان تمتع كيانات الرقابة الداخلية أو وحدات التحقيق بصلاحيات بدء التحقيقات دون موافقة مسبقة من الرئيس التنفيذي أن تفعل ذلك.	٤
رئيس وحدة الرقابة الداخلية/التحقيق	ينبغي لمؤتمر المحققين الدوليين أن ينشئ فريقاً فرعياً لمنظومة الأمم المتحدة، ماثلاً لمنتدى المراجعة الداخلية للحسابات بالأمم المتحدة.	٥
الهيئة التشريعية	ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تستعرض مدى كفاية الموارد ومدى ملائمة ملاك الموظفين لوظيفة التحقيق استناداً إلى توصيات لجان المراجعة/الرقابة إما على أساس سنوي أو كل سنتين تبعاً لدورة ميزانية هذه المنظمات.	٦
الرئيس التنفيذي	ينبغي أن يسمي الرؤساء التنفيذيون منسقاً مركزياً لرصد تنفيذ جميع تقارير التحقيق ولتابعها داخل منظماتهم.	٧

JIU/REP/2011/9. عملية إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة		
الجهة المسؤولة	التوصية	
الرئيس التنفيذي	ينبغي أن يكفل الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تتألف لجان إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الهيئات المناظرة لها من أعلى مديري أنشطة العمل الممثلين لجميع الدوائر الرئيسية بالمؤسسة وأن يرأسها مدير تنفيذي، يُفضل أن يكون برتبة نائب رئيس المؤسسة أو ما يعادله.	١
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكفلوا عقد اجتماعات منتظمة للجان أو للهيئات المناظرة المعنية بإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أن يشارك فيها الأعضاء أتم مشاركة ممكنة، وتوفير الوثائق الملائمة في الوقت المناسب والاحتفاظ بمحاضر للاجتماعات بغية الإفادة الكاملة من أعمال اللجنة ومهامها.	٢
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكفلوا القيام على نحو منتظم، ولكن ليس أقل من مرة كل ثلاث سنوات، باستعراض وتقييم مهام وأداء لجنة إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الهيئة المناظرة لها بغية ضمان فعاليتها وتيسير عملية تحسينها.	٣
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ضمان أن يكون 'كبير موظفي المعلومات'، أو من يناظره، على مستوى وظيفي رفيع مناسب وأن يُعهد إليه بالمسؤوليات والسلطات الإجمالية في هذا الصدد وأن تكون لديه إمكانية الوصول إلى الإدارة التنفيذية.	٤
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكفلوا إعداد استراتيجيات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى المؤسسة وإقرارها واستعراضها وتحديثها بصورة دورية من أجل ضمان أن تكون هذه الاستراتيجيات متوائمة مع احتياجات العمل والأولويات بالمؤسسة وأن تحقق قيمة للاستثمارات المضطلع بها بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	٥

JIU/REP/2011/9 عملية إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة		
الجهة المسؤولة	التوصية	
الهيئة التشريعية	ينبغي للهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب من الرؤساء التنفيذيين لهذه المؤسسات أن يعرضوا استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لهذه المؤسسات على الدول الأعضاء للإحاطة بما علماً ولدعمها.	٦
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التأكد من أن استراتيجياتهم المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات متوائمة تواءماً دقيقاً مع الخطط الاستراتيجية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل أو الخطط المناظرة بغية ضمان أن تدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتساند الاحتياجات والولايات المتعلقة بأنشطة العمل الأخرى.	٧
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة إنشاء آليات لرصد تنفيذ استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بهذه المؤسسات، وضمان أن يجري باستمرار رصد استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخارطة الطريق المتعلقة بتنفيذها والنواتج المتوقع تحقيقها ومؤشرات الأداء وتقديم تقارير عنها إلى اللجان أو الهيئات المناظرة المعنية بإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	٨
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يعزوا جهودهم الرامية إلى تتبع التكاليف المخصصة الغرض لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسستهم، بما في ذلك مجموع التكاليف المتكررة والتكاليف المخصصة الغرض السنوية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تتبع تفاصيل عناصر التكاليف الرئيسية.	٩
الرئيس التنفيذي	ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكفلوا إجراء استعراضات لاحقة للتنفيذ بشأن الاستثمارات والمشاريع الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك تمشياً مع منهجيات وسياسات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى المؤسسة.	١٠

JIU/NOTE/2011/1 إصلاحات نظام المشتريات في منظومة الأمم المتحدة		
الجهة المسؤولة	التوصية	
الرئيس التنفيذي	ينبغي أن يُقيّم الرؤساء التنفيذيون وظيفه المشتريات ويقفوا على مدى أهميتها في تنفيذ أنشطة مؤسستهم، ومن ثم يُدرجوا هذه الوظيفة في مكانٍ مناسبٍ في التسلسل الهرمي الإداري ويوفروا الموارد البشرية اللازمة لأنشطتها استناداً إلى تحليل درجة التعقيد التي تنطوي عليها هذه الوظيفة وحجم العمل وأعبائه.	١
الرئيس التنفيذي	ينبغي أن يصوغ الرؤساء التنفيذيون سياسةً للتدريب في مجال المشتريات تستند إلى تقييم الكفاءات اللازمة في مجال المشتريات، بغية ضمان جودة تدريب الموظفين الذين يتعاملون مع المشتريات وتعزيز قدرتهم على تقديم خدمات مهنية رفيعة المستوى.	٢
الرئيس التنفيذي	ينبغي أن يكفل الرؤساء التنفيذيون دمج القدرات المرتبطة بعملية المشتريات وإدارة العقود وجمع البيانات في نظم المعلومات الخاصة بمؤسستهم.	٣
الرئيس التنفيذي	ينبغي أن يتولى الرؤساء التنفيذيون تطوير وصيانة استراتيجية دينامية للمشتريات استناداً إلى تحليل شاملٍ لنفقات الاشتراء، بغية تعظيم فعالية وكفاءة جميع أنشطة المشتريات في مؤسستهم.	٤

JIU/NOTE/2011/1 إصلاحات نظام المشتريات في منظومة الأمم المتحدة		
الجهة المسؤولة	التوصية	
الرئيس التنفيذي	ينبغي أن يستعرض الرؤساء التنفيذيون بانتظام أداء الاتفاقات الطويلة الأجل، وأن يحاولوا تعظيم استخدامها من خلال جمع الإحصاءات ذات الصلة وتحليلها، ومن خلال السعي إلى زيادة توحيد معايير الاشتراء وتجميع الطلب في عمليات اشتراء السلع والخدمات.	٥
الرئيس التنفيذي	ينبغي أن يستخدم الرؤساء التنفيذيون، في إطار عملية صياغة استراتيجية المشتريات الخاصة بهم، تقنيات تساعد في تحديد المجالات التي يمكن أن تُحدث فيها موارد المشتريات أكبر الأثر، وتتضمن هذه التقنيات مصفوفات المخاطر المنخفضة/المرتفعة ومصفوفات القيم المنخفضة/المرتفعة، من أجل ضمان توجيه الاهتمام الكافي لمثل هذه المجالات.	٦
الرئيس التنفيذي	ينبغي أن يدمج الرؤساء التنفيذيون عنصر إدارة المخاطر في عملية المشتريات. وينبغي أن يشمل ذلك تشغيل وحدات المشتريات، وتحليل أنشطة المشتريات وتنفيذ عمليات الاشتراء الفردية.	٧
الرئيس التنفيذي	ينبغي أن يتولى الرؤساء التنفيذيون، في إطار توجيهات مجالس الإدارة، وضع سياسات ومبادئ توجيهية للمشتريات تراعي المسؤوليات البيئية وتمثل لمبدأ المنافسة وتنفيذ تلك السياسات والمبادئ تدريجياً، في ظل الحرص الواجب على فتح باب المشتريات أمام البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.	٨
الرئيس التنفيذي	ينبغي أن يستعرض الرؤساء التنفيذيون الجانب الاجتماعي لسياسات وممارسات المشتريات المعمول بها في مؤسساتهم، من أجل ضمان أن تُغطي هذه السياسات جميع العناصر الاجتماعية الهامة، وضمان وجود مبادئ توجيهية تحقق كفاءة التنفيذ.	٩
الرئيس التنفيذي	ينبغي أن يعتمد الرؤساء التنفيذيون سياسات استباقية وعملية لزيادة المشتريات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وينبغي أن يتضمن ذلك، في جملة أمور، تعريفاً واضحاً للبيانات ذات الصلة، وإدخال مفهوم الحوافز الانتقائية، واستخدام لغات متعددة وتوعية الموظفين.	١٠
الرئيس التنفيذي	ينبغي أن يستعرض الرؤساء التنفيذيون السياسات الأخلاقية المتعلقة بالمشتريات، لكي يتسنى مواءمتها مع أفضل الممارسات.	١١
الرئيس التنفيذي	ينبغي أن يعتمد الرؤساء التنفيذيون سياسة تطبيق جزاءات على البائعين كمسألة ذات أولوية، من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة في أنشطة المشتريات.	١٢
الرئيس التنفيذي	ينبغي أن يكفل الرؤساء التنفيذيون تطبيق آليات مناسبة في مؤسساتهم للرصد وتقييم الأداء فيما يتصل بأنشطة المشتريات.	١٤
الرئيس التنفيذي	ينبغي أن يكفل الرؤساء التنفيذيون وجود آليات منتظمة للإبلاغ بشأن أنشطة المشتريات داخلياً (للإدارة العليا) وخارجياً (لمجالس الإدارة).	١٥
الرئيس التنفيذي	ينبغي أن يكفل الرؤساء التنفيذيون صياغة وتنفيذ آليات معرفية، تتيح التعرف على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في أنشطة المشتريات وتبادلها ونشرها عبر مؤسساتهم.	١٦